شنـاشيــل

لا .. يا حضرة النقيب!

■ عدنان حسين

على هامش احتفال نقابة الصحفيين بعيد الصحافة الأربعاء الماضي ناشد النقيب مؤيد اللامي أعضاء مجلس النواب إقرار مشروع قانون حماية الصحفيين الذي أعدّته الحكومة، و"عدم الاستماع إلى من ليس لهم علاقة بالمهنة"، وهو يعني بهذا الذين أبدوا اعتراضات وملاحظات واقترحوا إضافات وحذوفات على المشروع الذي قرأه البرلمان للمرة الثانية الأسبوع الماضي.

ولعلم من لا يعرف فان المعترضين لا يناهضون تشريع قانون لحماية الصحفيين، وإنما يعارضون تمرير مشروع القانون الذي رفعته الحكومة ورأوا فيه عدة مثالب ونواقص منها انه يسعى إلى تكريس احتكار نقابة الصحفيين للعمل النقابي، ويؤدي إلى جعل النقابة صنيعة للحكومة والصحفيين شحّاذين يقفون على أبواب الحكومة انتظاراً لعطاياها ومكرماتها، بل قلْ رشاواها. وهذا كله وغيره من بنود في المشروع المطروح يتعارض مع مبادئ الديمقراطية ومع أحكام الدستور العراقي.

ولعلم من لا يعرف أيضاً أن المعترضين يريدون قانوناً متكاملا لحماية مهنة الإعلام والعاملين فيها، بتكريس حق الإعلامي في الحصول الحر على المعلومات من مصادرها للقيام بواجبه الرئيس وهو نقل المعلومات إلى الرأي العام، وتوكيد حق الإعلامي والكاتب في التعبير عن رأيه لأداء واجب أساسي آخر له، وهو مراقبة عمل السلطة التنفيذية وسائر السلطات. ويريد المعترضون أيضاً قانوناً يضمن حقوق الإعلامي وحريته ويحفظ كرامته داخل مؤسسته وخارجها، وليس فقط حقوقه وحقوق عائلته عند الإصابة أو الموت في الميدان.

ولعلم من لا يعرف كذلك أن المعترضين عبّروا عن آرائهم ومواقفهم علناً بأسمائهم الصريحة في مقالات صحفية ومقابلات إذاعية وتلفزيونية وندوات عامة بينها واحدة عُقدت في مبنى مجلس النواب بمبادرة من لجنة الثقافة والإعلام البرلمانية.

والمعترضون الذين وصفهم السيد اللامي بأنهم "لا علاقة لهم بالمهنة"، هم جميعا تقريباً أبناء المهنة المرموقين، ويمتدّ عمر بعضهم في المهنة إلى نصف قرن وأكثر، أي ما يوازي عمر النقيب اللامي كله وأكثر، وبعضهم كان قيادياً في النقابة قبل أن يدخل النقيب إلى المدرسة.

إليكم واحدا من هؤلاء: درس الصحافة والإعلام في الجامعة على أيدي الدكاترة عبد اللطيف حمزة وحسنين عبد القادر ومختار التهامي وأحمد كامل وزكي الجابر وسنان سعيد وغيرهم، ودرس العلوم المساعدة كاللغة العربية وآدابها وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وعلم السياسة والدبلوماسية والقانون الدولي والعلاقات الدولية والإحصاء وسواها على أيدي الدكاترة محسن جمال الدين ونوري حمودي القيسي وهشام الشاوي وفوزية العطية وسواهم، ونشر أولى كتاباته وهو لما يزل طالباً.

وفي حياته العملية تعلّم أصول المهنة وقواعدها وتقاليدها على أيدي صحفيين وأدباء مشهود لهم بالخبرة والكفاءة بينهم شمران الياسري ويوسف الصايغ وعبد المجيد الونداوي وفائق بطي وفخري كريم وزهير الدجيلي وزيد الفلاحي وسواهم. وعمل زميلاً لفالح عبد الجبار وسلوى زكو وإبراهيم الحريري وعباس البدري وسعود الناصري وزهير الجزائري وفاطمة المحسن وحسين حسن وفاضل السلطاني ونبيل ياسين ومالك المطلبي وباسم عبد الحميد حمودي وخليل الأسدي وفاروق سلوم وسواهم، ومن الفنانين فيصل لعيبي وصلاح جياد وطالب مكي وبسام فرج ومؤيد نعمة وعفيفة لعيبي وعامر العبيدي وضياء الحجار وعبد الرحيم ياسر وبلاسم محمد ونبيل يعقوب وغيرهم.

(ملاحظة: لا يشمل هذا الاستعراض المختصر فترة المنفى الطويلة التي حفلت بزملاء عرب مرموقين كعثمان العمير وعبد الرحمن الراشد وبسام أبو شريف وحسن البطل ود. محمد الرميحي).

حضرة النقيب.. هذا واحد من مئات المعترضين على مشروع القانون ممن وصفتهم بأنهم "لا علاقة لهم بالمهنة" .. واحد يرى نفسه في موقع الوسط من زملائه المعترضين، بين من هم أفضل منه في المستوى ومن هم أقل.

هذا الواحد هو أنا يا حضرة النقيب، فمن تكون أنت في المهنة لتنفيني ومئات من زملائي منها في يوم عيد الصحافة؟ على من تتلمذت الصحافة وفنونها والإعلام ونظرياته والدعاية وأساليبها؟ وبرعاية من تعلّمتَ المهنة بأصولها وقواعدها وتقاليدها في الميدان؟ ومن كان إلى يمينك والى شمالك من زملاء المهنة؟

لك الحق كله، يا حضرة النقيب، في أن تتّخذ من المواقف ما تشاء.. لك الحق كله في أن تفعل بنفسك ونقابتك ما تشاء، بما في ذلك مهادنة الحكومة أو التبعية لها مثلاً.. لكن ليس من حقك أبداً وليس مسموحا لك مطلقاً أن تشتمنا، فكرامتنا المهنية والوطنية أثمن من أموال الحكومة التي تسعى إلى بعض فتاتها وأنفس من كنوز الأرض كلها.

عقوباتها تصل إلى الطرد من البلاد

الداخلية: إجراءات مشددة على عمل الشركات الأمنية

□ بغداد / المدى

أكدت وزارة الداخلية أنها تتعامل مع الشركات الأمنية بموجب ضوابط وإجراءات حددتها الحكومة.

وقال مصدر رفيع المستوى في وزارة الداخلية لـ"المدى" إن الوزارة وضعت إجراءات مشددة لعمل الشركات الأمنية في العراق بغية عدم تكرار التجاوزات التي ارتكبتها بعض الشركات مثل شركة بلاك ووتر الأمنية. وأضاف المصدر أن من بين الإجراءات التي اتخذتها الوزارة تحديد نوعية الأسلحة المستخدمة من قبل تلك الشركات ومنعها من حيازة المتفجرات. فضلا عن تحديد نطاق عملها في العراق. وذكر أن أي شركة تخالف التعليمات سيجري سحب رخصة العمل منها ومطالبة الشركة المخالفة بمغادرة العراق خلال فترة زمنية محددة يصل أمدها إلى أسبوع.

وجاء إصدار هذه الضوابط بعد اتهام خمسة من عناصر شركة بلاك ووتر التي كانت تعمل في توفير الحماية للسفارة الأميركية وشخصياتها منذ نيسان عام ٢٠٠٣ وحتى نهاية عام ٢٠٠٨، بقتل ١٤ عراقياً وإصابة ١٨ آخرين في ١٦ من أيلول ٢٠٠٧، إثر إطلاقهم النار عشوائياً على مدنيين في ساحة النسور غرب العاصمة العراقية بغداد.

وسبق أن أعلنت واشنطن عزمها استقدام نحو سبعة آلاف متعاقد أمني خاص لحماية مواطنيها الدبلوماسيين في العراق ما أثار ردوداً متباينة، فعلى الرغم من تطمينات الجهات الأمنية، أبدى عدد من السياسيين والمحللين مخاوف من احتمال أن يكون لتلك العناصر عمل مزدوج تستطيع من خلاله خرق النظام الأمني العراقي لصالح أجهزة استخبارات أجنبية، أو أن تعمل على زعزعة الأمن في البلاد.

وتحرص الحكومة على متابعة عمل الشركات الأمنية بين فترة وأخرى من خلال لجان تفتيشية مشكلة من قبل مكتب القائد العام وقيادة عمليات بغداد تعمل على التدقيق في أوراق تلك الشركات وطبيعة الأسلحة التي بحوزة عناصرها.

وكشف رئيس الوزراء نوري المالكي الأسبوع الماضي عن ضبط مواد تفجير وقاذفات وأسلحة متوسطة لدى إحدى الشركات العاملة داخل المنطقة الخضراء.

وقال المالكي في مداخلة له خلال جلسة مجلس الوزراء، إن بعض الشركات الأمنية الأجنبية تم ضبط في مقارها داخل المنطقة الخضراء، وسط بغداد، ٥٣ عبوة ناسفة وعدد من القاذفات والأسلحة المتوسطة والكاتمة.

وأضاف المالكي أن هناك شركات أمنية تم إنهاء عملها في العراق لخرقها الضوابط والتعليمات وخصوصاً تلك التي تم ضبط أسلحة غير مرخصة بحوزتها، أو التي كانت تعمل دون ترخيص.

وانخفضت أعداد الشركات الأمنية العاملة في العراق من ١٧٢ إلى ٧٨، بينها ٢٤ شركة أجنبية فقط، وبدأت هذه الشركات عملها في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ حتى مطلع عام ٢٠٠٩، الذي شهد تطبيق الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، والتي تم بموجبها رفع الحصانة عن الشركات الأمنية الأجنبية في العراق.

يذكر أن سلطة الائتلاف المنحلة أصدرت القرار رقم ١٧ في الرابع والعشرين من حزيران ٢٠٠٤ أعطت فيه حصانة لعمل الشركات الأمنية الأجنبية العاملة في العراق وعناصرها، وشرعت تواجدها على الأراضي العراقية باعتبارها توفر خدمات الحماية في البلاد، كما أعطى القرار الحق للجيش الأميركي فقط باعتقال عناصر هذه الشركات إذا ارتكبوا أي انتهاك للقانون العراقي.

> يقول المالكي إن بعض الشركات الأمنية الأجنبية تم ضبط، في مقارها داخل المنطقة الخضراء، ٥٣ عبوة ناسفة وعدد من القاذفات والأسلحة المتوسطة والكاتمة

في غضون ذلك قالت مجموعة عمل تابعة للأمم المتحدة إن على العراق أن يضع قواعد صارمة لشركات الأمن الخاصة ليحول دون الانتهاكات التي قد يرتكبها موظفوها عندما تبقى هذه الشركات في العراق بعد انسحاب القوات الاميركية.

ويساهم الآلاف من المتعاقدين الأمنيين الذين يكونون في الأغلب مدججين بالسلاح وينتمون إلى جنسيات عديدة في حراسة المنشآت الاميركية والسفارات الأجنبية والمنشآت النفطية التي تديرها شركات أجنبية في أنحاء العراق كما يقدمون خدمات المرافقة الأمنية.

وتضررت صورة الشركات الأمنية في عيون الكثيرين بسبب حادث إطلاق نار في ٢٠٠٧ ببغداد أدى إلى اتهام خمسة من حراس الأمن التابعين لشركة بلاك ووتر بقتل ١٤ مدنيا عراقيا. ومن المتوقع أن تنسحب القوات الأمريكية الباقية في العراق بعد ثماني سنوات من حرب إسقاط صدام التي قادتها الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ بنهاية هذا العام وفقا لاتفاق امني اميركي عراقي.

لكن وزارة الخارجية الاميركية تنوي الاستعانة بأكثر من خمسة آلاف متعاقد امني خاص لحماية البعثة المدنية الاميركية التي ستدعم إعادة بناء العراق بعد ٢٠١١.

وقال خوسيه لويس جوميز ديل برادو رئيس مجموعة عمل الأمم المتحدة الخاصة باستخدام المرتزقة للصحفيين على حكومة العراق إن تواصل تنظيم ومراقبة أنشطة الشرطة العسكرية والأمنية الخاصة المتوقع أن تواصل عملياتها في البلاد.

وأحد الموضوعات الخلافية الباقية هو موضوع الحصانة القانونية التي يتمتع بها المتعاقدون التابعون للشركات الأمنية الخاصة التي منحتها إياها سلطة الائتلاف المؤقتة التي حكمت العراق بعد عام ٢٠٠٣.

ونص اتفاق امني اميركي عراقي وقع مؤخرا على نص يرفع الحصانة عن بعض المتعاقدين الأمنيين الأجانب لكن جوميز قال إن هذا الاتفاق لم يتعرض لتحقيق العدالة لضحايا انتهاكات الحقوق التي ارتكبها متعاقدون.

وقال جوميز أمام مؤتمر صحفي في نهاية زيارة استمرت أربعة أيام إلى العراق أن ٣٥ ألف موظف لدى شركات الأمن الخاصة مسجلون لدى وزارة الداخلية العراقية من بينهم ١٢ ألف أجنبي والبقية من العراقيين.

وقال جوميز إن الأحداث التي تتضمن انتهاكات ضد العراقيين من جانب موظفين في شركات امن خاصة انخفضت في السنوات الأخيرة.

وحثت المجموعة التابعة للأمم المتحدة الحكومة العراقية على تطبيق تشريع ينظم عمل شركات الأمن الخاصة وهو تشريع مجمد منذ عام ٢٠٠٨.

بعد عرضها للاستثمار

"قصور صدام" للسياحة و"السجود" أكبر من قصر باكنغهام

□ متابعة/ المدى

قررت الحكومة العراقية حصر استخدام تسعة من قصور صدام حسين للأغراض السياحية والثقافية.

ويقول المراقبون إن هذه القصور التي تستعد الحكومة لتسلمها من القوات الاميركية لتشكل إضافة نوعية للمشهد السياحي في العراق، فلكل قصر منها قصتان في الذاكرة العراقية، قصة بنائه الباذخ في وقت كان فيه العراقيون يفتقدون ابسط مقومات الحياة من مأكل ومشرب ودواء، وقصة تحوّلها إلى مقار عسكرية للقوات الأميركية بعد أن تركها صدام وهرب إلى حفرة على أطراف تكريت.

إن ما شيده صدام من قصور منيفات خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي لم يجمع عددها ولاة بني أمية وخلفاء بني عباس بالعراق، وكان أكثر ما شيد منها في حقبة الحصار "١٩٩٠-٢٠٠٣" يومها وصل الحال بأساتذة الجامعة إلى العمل كسواق أجرة!!

وكانت هذه القصور طوال السنوات الثمانية الماضية مدار بحث في كيفية استثمارها، وكان خيار تحويلها إلى متاحف ومنتجعات سياحية هو الخيار الأنسب، كي تواصل رواية قصتيها للأجيال، وهذا ما قررته الحكومة العراقية مؤخرا وهي اليوم تستعد لتسلم تسعة من تلك القصور من القوات الاميركية.

ففي محافظة صلاح الدين هناك ١٦٧ قصرا تعود لصدام وعائلته وبعض أقربائه، الذين دخلوا القصور بعد سقوط صدام فوجئوا بالعمران والاتساع الذي استغلته تلك القصور من الأراضي التي تقرب مساحة بعضها من ٤٠ ألف متر مربع ومنها أيضا قصور وبساتين محيطة بقصور صغيرة أخرى.

وقد عرضت تلك القصور للاستثمار كأماكن سياحية، لان الكثير من الناس في كل دول العالم ما زالوا يتطلعون إلى معرفة أسرار ذلك الشخص الذي حكم العراق سنوات طويلة وكيف كان يعيش وأين.

ويقول المتحدث باسم وزارة الدولة للسياحة والآثار عبد الزهرة الطالقاني لإذاعة العراق الحر إن لجنة حكومية أقرت حصر استخدام القصور التسعة لأغراض سياحية وثقافية فقط، مضيفاً أن هذه القصور تمثل أهمية سياحية كبيرة بما تحمله من إبداع عمراني.

ويشير الطالقاني إلى أن بعض القصور ستكون متاحف ومقارا لبعض المؤسسات العلمية الرسمية.

إلى ذلك يقول الخبير الاقتصادي باسم جميل انطوان إن دخول قصور صدام في المشهد السياحي العراقي سيشكل دعما كبيرا لهذه المشهد، مشيرا إلى أن استخدام القصور لإغراض السياحة سيشجع السواح من مختلف دول العالم على السياحة في العراق.

ومن بين هذه القصور قصر الموصل.. الذي بني على مساحة ميل مربع و أكمل بناؤه في ١٩٩٤، ويعتبر المسكن الرئاسي الشمالي لصدام. ويحتوي هذا القصر على عدد من القصور والمساكن المهمة، ثلاث بحيرات وعدد من الشلالات وقصر تكريت.. يغطي هذا القصر مساحة ٢,٥ ميل مربع ويقع على مسافة ٩٠ ميلا شمال بغداد كما أنه يعتبر أحد أكبر القصور الرئاسية في العراق، ويحتوي هذا القصر على عدد من المزارع والقصور الصغيرة.

قصر بحيرة ثرثار.. يقع هذا القصر على بعد ١٥٠ ميلا شمال العراق وقد أكمل بناؤه في تشرين الثاني ١٩٩٣. تبلغ مساحته ٢,٥ ميل مربع ويحتوي على عدد من القصور الرئاسية والمساكن المهمة.

قصر الأعظمية.. أكمل بناء هذا القصر في ١٩٩٥، ويعتبر من أهم خمسة قصور في بغداد. يقع هذا القصر على بعد ٦ أميال من وسط المدينة ويطل على نهر دجلة.

المجمع الرئاسي في بغداد.. عرف أيضا بالقصر الجمهوري، بني هذا القصر على مساحة ميلين مربعين ويعتبر محورا للحكومة العراقية. يحتوي هذا المجمع على المكتب الرئيسي لصدام وعدد من القوات الأمنية الخاصة.

قصر الرضوانية.. يعتبر هذا القصر القريب من المطار أول قصر تم تفتيشه من قبل مفتشي الأمم المتحدة في ١٩٩٨. يحتوي هذا القصر الذي تبلغ مساحته ٦,٩ ميل مربع على سجن كبير.

قصر أبو غريب.. يستخدم هذا القصر كمجمع أمني من جهة وكمسكن للمسؤولين من جهة أخرى. وقد تمت مهاجمة هذا القصر خلال عمليات ثعلب الصحراء في ١٩٩٨.

قصر السجود.. يعتبر هذا القصر الواقع في منتصف مدينة بغداد أكبر من قصر باكنغهام البريطاني. ويحتوي هذا القصر على القصر الرئيسي وعدد من المكاتب والمساكن للمسؤولين والضباط. كما يضم عددا من الحدائق، والنوافير والتماثيل.

قصر البصرة.. يعتبر هذا القصر أصغر قصوره وقد بني خلال الفترة العثمانية ويطل على شط العرب، وعلى مقربة من شط العرب يقع قصر شط العرب، والذي يحتوي على أربع بحيرات اصطناعية.

قصر السلام.. بني هذا القصر على الموقع الرئيسي للقيادة الجمهورية والتي دمرت خلال حرب الخليج الأولى وقد أكمل بناء القصر في بداية ١٩٩٩.

مستشار للنجيفي: لا نية لاستبدال النواب المتغيبين

□ متابعة/ المدى

نفى المستشار الإعلامي لرئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي، أمس الجمعة، وجود مساع لاستبدال الأعضاء المتغيبين عن جلسات المجلس بمن فيهمً قادة الكتل السياسية، مبينا أن الأمر يخضع للتوافقات السياسية.

وبحسب راديو نوا فان آيدن أقصو قال إن رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي نفى أن يكون هناك توجه لاستبدال الأعضاء المتغيبين عن حضور جلسات مجلس النواب، مشيرا إلى أنِ النجيفي أكد انه لم يتم طرح الموضوع للنقاش مطلقا.

وأوضح اقصو أن عملية استبدال الأعضاء المتغيبين من حضور جلسات المجلس آلية خاضعة للتوافقات السياسية، لافتا إلى أن تطبيقها في الوقت الحالي أمر غير ممكن.

وكانت تقارير صحفية تحدثت عن إعلان رئاسة مجلس النواب، الأربعاء الماضي، عن شمول ثمانية نواب بينهم زعيم القائمة العراقية إياد علاوي بقانون استبدال الأعضاء بسبب تغيبهم عن جلسات البرلمان، مؤكدة أن رؤساء الكتل التي ينتمي لها الأعضاء المشمولون سيبلغون رسميا بالقرار.

وقال مقرر مجلس النواب محمد الخالدي إن "رئاسة مجلس النواب قررت شمول ثمانية نواب بينهم زعيم القائمة العراقية إياد علاوي بقانون استبدال الأعضاء بسبب كثرة تغيبهم عن جلسات البرلمان"، مبينا أنه "تم إبلاغ المشمولين بالقرار رسميا".

وأضاف الخالدي أن "رئاسة البرلمان ستبلغ رؤساء كتل المشمولين بالقرار ومن ثم يعرضوا على مجلس النواب لاتخاذ الإجراء القانوني بحقهم"، مشيرا إلى أن "النائب الذي يتغيب في ثلثي جلسات الفصل التشريعي يتم استبداله".

وتابع الخالدي وهو نائب عن القائمة العراقية أن "الإجراء المتبع حاليا بحق المتغيبين هو استقطاع رواتبهم"، لافتا إلى أن "مجلس النواب بانتظار التوافق ما بين الكتل السياسية من اجل تطبيق قانون استبدال الأعضاء".

وتنص المادة الـ١٩ من النظام الداخلي لمجلس النواب على أن النائب المتغيب عن حضور ثلاث جلسات متتالية دون عذر مشروع يعتبر مستقيلا.

يذكر أن عضو مجلس النواب عن التحالف الوطني صالح الحسناوي، اتهم امس الاول، النواب الذين يتغيبون عن جلسات مجلس النواب بأنهم لا يحترمون الشعب الذي انتخبهم، مطالبا بإيجاد قواعد للسلوك البرلماني تجبر الجميع على الحضور.

وقال الحسناوي في تصريحات صحفية "إن عددا من أعضاء مجلس النواب ما يزالون يتغيبون عن حضور جلسات مجلس النواب، وهذا شيء سلبي ولا يعد جيدا لسلوك النائب".

وأضاف: "المتغيبون يشكلون ظاهرة في البرلمان، فالبرلماني انتخبه الشعب لكي يشرع القوانين ويراقب العمل، وعدم الحضور يعني عدم احترام إرادة الناخبين والشعب".

وأشار إلى أن "على مجلس النواب تفعيل إجراءاته الخاصة بالمتغيبين تحديدا، والتي نصت عليها فقرات النظام الداخلي ومنها الغرامة المالية واحتساب عدد الجلسات المتغيب عنها النائب".

وزاد: "الغياب يوصف بمخالفة قواعد السلوك المهني التي توجد في كل مهنة، ومجلس النواب بحاجة إلى أن يضع في نظامه الداخلي هذا السلوك لكي يجبر المتغيبين عن الحضور".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون